



عواصم- رام الله- الحياة الجديدة- وكالات-

أدرج الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قوات الاحتلال، في قائمة «الأطراف التي تتوافر بشأنها معلومات موثوقة حول الاشتباه بارتكابها أنماطاً من الاغتصاب، وأشكالاً أخرى من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة».

ووفقاً لوسائل إعلام عبرية، أن ذلك جاء في تقرير غوتيريش السنوي، الذي يغطي الفترة بين كانون الثاني، وكانون الأول 2025، وتناول حالات وثقتها الأمم المتحدة بشأن عنف جنسي ضد فلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية خلال اعتقالهم لدى الاحتلال.

وأفاد التقرير الذي جاء بعد يوم من إدراج إسرائيل في «القائمة السوداء»

التابعة للأمم المتحدة، بأن «أنماط العنف الجنسي ضد فلسطينيين محتجزين

في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة استمرت خلال عام 2025»، مشيراً

إلى أن «الحالات التي تحققت منها الأمم المتحدة يجب أن تفهم كمؤشرات على

نمط ممتد عبر فترات طويلة، لا كقائمة شاملة، في ظل استمرار رفض الحكومة

الإسرائيلية السماح بالوصول إلى أماكن الاحتجاز وإلى قطاع غزة».

وأشار التقرير إلى أن «الإبلاغ عن هذه الانتهاكات ظل يواجه صعوبات، من بينها تعديرات

مباشرة نسبت إلى أجهزة الأمن التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية، بهدف إجبار المعتقلين

على عدم الإبلاغ عن الانتهاكات التي تعرضوا لها».

وبحسب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أفرجت إسرائيل، بموجب اتفاق

وقف إطلاق النار في قطاع غزة، عن 1,968 فلسطينياً كانوا محتجزين لديها، فيما لا يزال أكثر من

9,000 فلسطيني في السجون ومراكز الاحتجاز، بينهم أكثر من 4,000 من دون تهم أو محاكمة أو

ضمن الاعتقال الإداري، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن الاعتقال التعسفي.

## تقرير أممي: السلطات الإسرائيلية اغتصبت فلسطينيين وارتكبت انتهاكات جنسية بحق معتقلين

# الأمم المتحدة تُدرج إسرائيل على «القائمة السوداء» لمرتكبي العنف الجنسي.. وحكومة الاحتلال ترد بمقاطعة الأمين العام للمنظمة الأممية

ترتكب العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، هي نتيجة موضوعية وواقعية وعلمية للحراك الدبلوماسي، خاصة في ظل الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والتوثيق الفلسطيني والأممي الدامغ وعديد التقارير الدولية والشهادات التي قدمتها دولة فلسطين، والضحايا الفلسطينيين اللذين تعرضوا إلى شتى أساليب العنف ذو الطابع الجنسي والتعذيب والانتهاكات بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلال الاعتقال والتحقيق والاحتجاز. ورحبت بالجهود الأممية

والدولية التي قادت هذه الاستنتاجات.

وذكرت الخارجية أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قد تم إدراجه مسبقاً على قائمة العار

للجهات التي تنتهك حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

وشددت على أن المجتمع الدولي مطالب بالتحرك اليوم في ظل كل هذه التقارير

الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومن جهات ذات مصداقية ومستقلة، وأن يفعل آليات

الحماية للشعب الفلسطيني، والمساءلة والمحاسبة، والحصانة من العقاب الممنوحة

والتي لطالما حظيت بها إسرائيل يجب أن تتوقف لأن غياب الفعل الدولي يشجع إسرائيل

وادواتها الإرهابية للمضي قدماً في جرائمهم ضد شعبنا.

**"شؤون المرأة" تحرب**

ورحبت وزيرة شؤون المرأة أ. منى الخليلي بما ورد في التقرير السنوي للأمين العام

للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المسلحة، الذي تضمن إدراج

قوات الاحتلال ضمن قائمة الأطراف المشتبه بارتكابها أنماطاً من العنف الجنسي

المرتبط بالنزاع، استناداً إلى معلومات موثوقة وشهادات وأدلة جرى جمعها والتحقق

منها من خلال الآليات الأمم المتحدة المختصة.

ورحبت الوزيرة الخليلي كذلك باستمرار إدراج قوات الاحتلال على "القائمة السوداء"

الواردة في ملحق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المرتبط

بالنزاعات، باعتبارها من الأطراف المشتبه بمسؤوليتها عن ارتكاب أنماط من العنف

الجنسي المرتبط بالنزاع. وأكدت أن هذا الإدراج لا يمثل إجراءً رمزياً فحسب، بل

يشكل اعترافاً أممياً خطيراً بوجود ادعاءات موثوقة وأنماط موثوقة تستوجب التحقيق

والمساءلة واتخاذ التدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

بما في ذلك القرار 2467 (2019). كما يعكس فشل سلطات الاحتلال في الاستجابة

للمطالب الأممية المتعلقة بتمكين جهات الأمم المتحدة المختصة من الوصول إلى

أماكن الاحتجاز والتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها واتخاذ إجراءات فعالة لمنع تكرارها.

وأكدت الوزيرة الخليلي أن هذا التطور يمثل خطوة مهمة نحو الاعتراف الدولي بمعاناة

الضحايا الفلسطينيين، ولا سيما النساء والفتيات اللواتي تعرضن خلال السنوات

الماضية، وخاصة منذ تصاعد العدوان الإسرائيلي، لأشكال متعددة من الانتهاكات

الجسيمة التي تمس الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون

الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقالت الخليلي: "إن ما ورد في التقرير الأممي يؤكد أهمية العمل الوطني والدولي

المشترك في توثيق الانتهاكات وإبصال أصوات الضحايا والناجيات إلى المنصات الدولية.

فالعالة لا تتحقق إلا بالحقيقة والمساءلة، ولا يمكن السماح باستمرار الإفلات من

العقاب في الجرائم التي تستهدف المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات."

وأشارت إلى أن وزارة شؤون المرأة قادت خلال السنوات الأخيرة، بالشراكة مع وزارة

الخارجية وشؤون المغتربين وبعثة دولة فلسطين الدائمة بالأمم المتحدة والمؤسسات

النسوية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأممية المختصة، جهوداً

واسعة لتوثيق الانتهاكات ذات الأبعاد الجندرية، وجمع الإفادات والشهادات، وإبراز

التأثيرات الخاصة للاحتلال والعدوان على النساء والفتيات الفلسطينيات.

وأضافت أن الوزارة عملت بشكل متواصل على رفع هذه القضايا إلى آليات الأمم

المتحدة المعنية بالمرأة والأمن والسلام، وآليات حقوق الإنسان، ولجان التحقيق

الدولية، بما يساهم في تعزيز فرص المساءلة الدولية وضمان عدم طمس معاناة

الضحايا أو تجاهلها.

وفي هذا السياق، أكدت الخليلي أنها دعت مراراً وتكراراً الممثلة الخاصة للأمين العام

للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات، براميل باترن، إلى زيارة فلسطين

والاستماع بشكل مباشر إلى إفادات الضحايا والناجيات وأسرى، والاطلاع على الأوضاع

الإنسانية والحقوقية المتفاقمة جراء الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.

وشددت الخليلي على أن استمرار العدوان الإسرائيلي وما رافقه من قتل ونزوح قسري

وتدمير واسع للبنية التحتية والخدمات الأساسية، أدى إلى زيادة المخاطر التي تواجهها

النساء والفتيات، وخلق بيئة أكثر هشاشة تعرضن لأشكال مختلفة من العنف القائم

على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والاستغلال، والابتزاز، والإقصاء

الاقتصادي والاجتماعي.

كما أكدت الخليلي أن النساء الفلسطينيات في قطاع غزة والضفة بما فيها القدس

الشرقية يواجهن آثاراً مركبة للعنف، تجمع بين آثار الاحتلال العسكري المباشرة،

والتداعيات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناجمة عن الحرب والحصار

والتمييز المستمر للحركة والوصول إلى الخدمات.

وأوضحت الخليلي أن ما ورد في التقرير الأممي يتقاطع مع ما وثقته العديد من هيئات

الأمم المتحدة ولجان التحقيق الدولية بشأن الانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين،

بما يعزز الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية فعالة لضمان المساءلة وإنصاف

الضحايا.

وفي ختام البيان، دعت الخليلي المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى

ترجمة نتائج التقرير إلى إجراءات عملية تضمن حماية النساء والفتيات الفلسطينيات

وتطبيق القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي 28 الذي أكد على ضرورة

توفير الحماية للمرأة الفلسطينية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة،

وتوفير الوصول الآمن للضحايا إلى العدالة والخدمات والحماية، بما ينسجم مع قرارات

مجلس الأمن ذات الصلة بأجندة المرأة والأمن والسلام، وبما يضع حداً للسياسات الإفلات

من العقاب التي شجعت على تكرار هذه الانتهاكات.

وأكدت الوزارة أن حماية النساء والفتيات الفلسطينيات ليست قضية إنسانية فحسب،

بل هي قضية حقوق وعدالة ومساءلة دولية تتطلب تحركاً عاجلاً وفعالاً من المجتمع

الدولي.

مستقبلاً.

ويأتي ذلك في ظل تزايد التقارير والشهادات الفلسطينية والدولية حول انتهاكات

بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، إذ وثقت مؤسسات حقوقية وإعلامية مئات

الشهادات القادمة من قطاع غزة والضفة الغربية وداخل السجون الإسرائيلية، والتي

تحدثت عن ممارسات تعذيب وانتهاكات ذات طابع جنسي بحق فلسطينيين خلال

الاعتقال والتحقيق والاحتجاز.

وقررت حكومة الاحتلال تجسيد علاقاتها مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو

غوتيريش، رداً على إدراج عدد من مؤسساتها ضمن القائمة السوداء المتعلقة بارتكاب

العنف الجنسي في مناطق النزاع.

وقالت مصادر إن هذا التجديد سيكون واحداً من عدة خطوات تتخذها ضده، ومن ضمنها

الاستعداد لانتخاب أمين عام جديد يكون قادراً على تصحيح هذا الخطأ.

وكشفت المصادر عن جهود إسرائيلية لضم الولايات المتحدة إلى هذه الجهود ضد

غوتيريش، منعا لتفاقم حملته ضد إسرائيل، التي اعتبرتها سياسية، منفصلة عن

الحقائق، وتدخل في باب العداء للسامية.

ويأتي القرار الأممي ضد مصلحة سجون الاحتلال وجهات أخرى تدير معسكرات

الاعتقال، التي تضم آلاف الأسرى الفلسطينيين، في ظل تقارير صادرة عن الأمم

المتحدة ومنظمات حقوقية دولية وثقت حالات اغتصاب وتحرش وعنف جنسي بحق

معتقلين فلسطينيين، لا سيما في "سدي تيمان".

وقالت الممثلة الخاصة للمفوض العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في

النزاعات، باميل باتن، إن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تضاعفت عام

2025 مقارنة بالعام الذي سبقه.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر الأمم المتحدة الرئيسي في نيويورك

بمناسبة نشر تقريرها السنوي حول الموضوع، الذي يغطي الانتهاكات التي جرى

التحقق منها خلال العام الماضي.

وأدرج التقرير إسرائيل لأول مرة على "القائمة السوداء" للدول، والكيانات من غير

الدول، بسبب انتهاكاتها المتعلقة بالعنف الجنسي في النزاعات والحروب.

وشددت باتن على أن إدراج القوات الإسرائيلية، بما فيها جيش الاحتلال ومصلحة

السجون ووحدات مختلفة للشرطة، جاء بعد معلومات "موثوقة تشير إلى استمرار وجود

أنماط من العنف الجنسي والاغتصاب ضد الأسرى الفلسطينيين. وأشارت كذلك إلى

منع السلطات الإسرائيلية فرق الأمم المتحدة المعنية من التحقيق أو دخول المعتقلات.

وشددت على أن القيود المفروضة على دخول الأمم المتحدة لتلك المعتقلات وكذلك

منظمات دولية أخرى تحول دون الوصول إلى الضحايا، الذين ما زالوا في المعتقلات.

لكن إطلاق سراح آلاف الأسرى من المعتقلات ساعد في التواصل مع بعضهم من قبل

جهات مختلفة في الأمم المتحدة والتحقق من بعض الاتهامات.

**31 حالة عنف جنسي ضد فلسطينيين**

ولاحظت المسؤولة الأممية أنه على الرغم من تلك القيود، إلا أن الأمم المتحدة تمكنت

من التحقق من 31 حالة لفلسطينيين تعرضوا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات،

على مستويات مختلفة، بمن فيهم 14 رجلاً و7 نساء و9 أطفال ذكور، وطفلة واحدة.

وأشار التقرير إلى أن الانتهاكات وقعت داخل المعتقلات وعلى الحواجز العسكرية وخلال

المهامات والعمليات العسكرية. واعتبر التقرير الانتهاكات، التي تشمل الاغتصاب،

جزءاً من "نمط أوسع من العنف الجنسي ضد الفلسطينيين، الذي يشمل استخدامه

شكلاً من أشكال التعذيب".

وحول ما تشمله تلك الانتهاكات، أشارت إلى أنها "حالات اغتصاب، واغتصاب جماعي،

ومحاولات اغتصاب، بينها الاغتصاب باستخدام أدوات، واعتداءات جسدية استهدفت

الأعضاء التناسلية، بما فيها إطلاق نار على الأعضاء التناسلية، إضافة إلى ملامسة

للثديين والأعضاء التناسلية وعمليات تفتيش جسدي وتعريه وغيرها".

ويرصد التقرير أنه في عام 2025، "استمر توثيق أنماط العنف الجنسي المرتكب ضد

الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينبغي

النظر إلى الحالات التي تحققت منها الأمم المتحدة باعتبارها مؤشراً على وقوع حوادث

وأنماط ممتدة عبر فترات إبلاغ متعددة، لا باعتبارها حصراً شاملاً؛ وذلك نظراً لاستمرار

الحكومة الإسرائيلية في منع الوصول إلى أماكن الاحتجاز".

يُذكر أن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات

باميل باتن، كان قد حذّر في تقرير، صدر في آب الماضي، من احتمال إدراج إسرائيل

في "القائمة السوداء" في التقرير السنوي بصفتها طرفاً مشتبهاً به أو مسؤولاً عن

ارتكاب أعمال عنف جنسي بحق أسرى فلسطينيين.

كذلك أشار التقرير إلى منع مفتشي الأمم المتحدة من الوصول إلى السجون ومراكز

الاحتجاز المعنية. وسبق ذلك إعلان إسرائيل غوتيريس شخصاً "غير مرغوب فيه" عام

2024، على خلفية مواقفه وتصريحاته بشأن الحرب على غزة، وانتقاداته للعمليات

العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى قوله إن أحداث السابع من تشرين الأول "لم تأتِ

من فراغ"، رغم إدانته الواضحة لها.

"الخارجية" تؤكد دعمها للأمين العام للأمم المتحدة

وعبرت وزارة الخارجية والمغتربين، عن دعمها للأمين العام للأمم المتحدة السيد

أنطونيو غوتيريش في وجه المحاولات الإسرائيلية للتأثير على التقرير الأممي، الذي

يدرج إسرائيل، وسلطات احتلالها على قائمة العار للدول والكيانات المتهمه بارتكاب

عنف جنسي في مناطق النزاعات.

وأشارت الخارجية إلى أن إسرائيل ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية قد مارست

التعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب ضد أبناء شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة،

وخاصة في المعتقلات ومعسكرات الاعتقال والسجون ضد الأسرى البواسل، إضافة

إلى المتضامنين، وقد استخدمت العنف الجنسي كسلاح حرب بما يشكل جريمة حرب،

وجريمة ضد الإنسانية، كما استخدمت التجويع كسلاح حرب خلال حرب الإبادة، وشددت

على أن هذه سياسة منهجية وواسعة النطاق استخدمتها إسرائيل، سلطة الاحتلال

غير الشرعي، على مدار السنوات الماضية لترهيب شعبنا وخلق ظروف طارئة من

اجل التهجير القسري.

وأكدت أن إدراج سلطة الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساتها على قائمة العار للجهات التي

ووفق التقرير، فقد تحققت الأمم المتحدة، "من حالات عنف جنسي مرتبطة بالنزاع،

بما في ذلك بوصفها شكلاً من أشكال التعذيب، طالت 14 رجلاً و7 نساء و9 فتيات

وفتاة واحدة من قطاع غزة والضفة الغربية، ووقعت 13 حالة من هذه الحالات خلال

عام 2025، فيما تعود 18 حالة أخرى إلى عامي 2023 و2024".

وشملت الانتهاكات التي وثقتها التقرير "الاغتصاب، بما في ذلك باستخدام أدوات،

والاغتصاب الجماعي، ومحاولات الاغتصاب، والعنف الجسدي الموجه إلى الأعضاء

التناسلية، وإطلاق النار المتعمد باتجاهها، واللمس غير المرغوب فيه، والتفتيش

العارى، وتفتيش تجاويف الجسد دون مبرر أمني ظاهر، والإجبار على التعري، والتهديد

بالاغتصاب".

وأشار التقرير إلى "أن الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، وفي بعض الحالات بشكل

متكرر، طال تسعة ضحايا، غالبيتهم من قطاع غزة".

وحمل التقرير مسؤولية هذه الانتهاكات لعناصر من جيش الاحتلال الإسرائيلي

وأجهزته الأمنية، وذكر بينها: "الجيش الإسرائيلي، ومصلحة السجون الإسرائيلية، بما

في ذلك وحدة كيتز الخاصة، ووحدة اليمام التابعة للشرطة الإسرائيلية".

وبحسب التقرير: "وقعت هذه الانتهاكات أساساً خلال الاحتجاز والتحقيق، وفي مواقع

عدة، بينها معسكر "سدي تيمان"، ومركز احتجاز "عتصيون"، ومعسكر "الجونة"،

وقاعدة عسكرية غير محددة، إضافة إلى منشآت تابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية،

بينها سجون "مججو"، و"عوفر"، و"الرملة"، و"هشارون"، و"نشطة"، و"نفحة"، و"الدامون"،

وكذلك مركز شرطة "غوش عتصيون".

كما وثق التقرير "انتهاكات وقعت عند الحواجز وخلال عمليات عسكرية إسرائيلية في

الأراضي الفلسطينية المحتلة"، مشيراً إلى "أن من بين الضحايا صحفيين ومدافعين

عن حقوق الإنسان".

وأضاف "أن معظم الحالات تضمنت أكثر من شكل من أشكال العنف الجنسي في

الوقت ذاته، وأن بعض الانتهاكات صوّرت أو وُثقت بالفيديو، بما في ذلك حالة

اغتصاب واحدة".

وبحسب التقرير، فإن "العنف الجنسي ضد الأسيرات الفلسطينيات شمل أساساً التهديد

بالاغتصاب، والتعري القسري، واللمس غير المرغوب فيه، وعمليات تفتيش مهينة

ومملة دون مبرر"، مضيفاً أن "الرجال والفتيات، استهدفوا بالاغتصاب ومحاولات

الاغتصاب والعنف الموجه إلى الأعضاء التناسلية، ما تسبب لدى خمس ضحايا بإصابات

شديدة استمرت أياماً أو أسابيع، وفي بعض الحالات من دون تلقي علاج طبي.

وأشار التقرير إلى أن "الأثر طويل الأمد لهذه الانتهاكات على معتقلين أفرج عنهم

إلى قطاع غزة تفاقم بفعل ظروف الحياة القاسية هناك".

ولفت التقرير إلى أن "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأراضي الفلسطينية

المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، إلى جانب هيئات أممية أخرى، وثقت

بصورة متكررة ما وصفه التقرير بـ"افتقار منهجي للمساءلة" عن الانتهاكات المرتكبة

بالفلسطينيين، بما يرسخ مناخ من الإفلات من العقاب".

وتطرق التقرير إلى قضية "خمسة جنود احتياط من الوحدة 100 في الجيش

الإسرائيلي، قدمت ضدهم لائحة اتهام في 19 شباط 2025، على خلفية اعتداء جسدي

شديد وقع في معسكر "سدي تيمان" في تموز 2024".

ورغم وجود أدلة متاحة، بينها تسجيل فيديو وتقرير طبية ووصف مفصل للاعتداء،

لم تتضمن لائحة الاتهام تهمة عنف جنسي أو اغتصاب.

وأشار التقرير إلى أنه "جرى إسقاط جميع التهم في آذار 2026" معتبراً أن "هذه

التطورات قد تعزز مناخ الإفلات من العقاب، بما قد يتيح ارتكاب مزيد من العنف

الجنسي المرتبط بالنزاع".

وأوضح أنه بعد إخطار "الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية في التقرير السابق

بإمكانية إدراجها في القائمة، واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة

المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات براميل باتن، التواصل مع الحكومة الإسرائيلية

والمجتمع المدني في إسرائيل".

وأكد التقرير "أن إسرائيل لم تقدم معلومات تثبت امتثالها للتدابير المحددة المطلوبة

بموجب قرار مجلس الأمن 2467، ولم تمنح حتى الآن الجهات الأممية المختصة إمكانية

الوصول من أجل الرصد، في حين بقي تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية مقيداً

بشدة".

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة حكومة الاحتلال إلى "ال